وقد نظرت في تقرير الأمين العام[١٣٣] والبيان الذي أدلى به في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي[١٣٤] ،

وإذ تلاحظ مع الأسف أنه لم يتسن حتى الآن التوصل إلى اتفاق بشأن الدور المستقبلي للمعهد ، وعلى وجه الخصوص ، تمويله الطويل الأجل ،

وإذ تلاحظ أيضاً مع الأسف أن مؤتمر الأمم المتحدة لعام ١٩٨٥ لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية[١٣٥] ، لم يتسن له أن يوفر للصندوق العام لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث مستوى الموارد المطلوب للحفاظ أثناء عام ١٩٨٦ على المعهد بوصفه كياناً قادراً على البقاء ،

وإذ تعترف بأسف بأن التبرعات للمعهد لم تكن كافية حتى الآن لضمان مستوى الموارد المطلوب للحفاظ على المعهد بوصفه كياناً قادراً على البقاء وأنه لم يتسن التوصل إلى اتفاق بشأن أي من الخيارات الثلاثة لترتيبات التمويل الطويل الأجل التي أوصى بها مجلس الإدارة ، وهي إقامة صندوق احتياطي أو اتباع نظام التغذية بالموارد أو إنشاء صندوق للهبات[١٣٥] ،

١ - **تحيط علماً مع التقدير** بتقرير الأمين العام ؛

٢ - **تؤكد من جديد** استمرار أهمية الولاية المنوطة بمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث والمتمثلة في تعزيز فعالية الأمم المتحدة ، وتحيط علماً برأي الأمين العام القائل بأن هذه الولاية مازالت جوهرية لسير أعمال المنظمة اليوم ؛

٣ - **تحيط علماً** بالترتيبات الإدارية والترتيبات المتعلقة بالتوظيف والتنظيم الموجزة في تقرير الأمين العام بشأن الأعمال المقبلة للمعهد ؛

٤ - **تؤكد** ضرورة اتخاذ مقرر نهائي بشأن التمويل الطويل الأجل للمعهد وبشأن مستقبله في موعد أقصاه الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة ، وتحقيقاً لهذه الغاية ترجو من الأمين العام أن يعد خططاً شاملة محددة لمستقبل المعهد ، على أساس الخيارين الواردين في تقريره[١٣٦] :

(أ) خيار إغلاق المعهد ، بما في ذلك إمكانية إعادة توزيع وظائف المعهد على وكالات وهيئات أخرى في منظومة الأمم المتحدة إذا كان في إمكانها أن تضطلع بتلك المهام بكفاءة تحقق فعالية التكاليف ؛

(ب) خيار إعادة تشكيل المعهد ، بما في ذلك إمكانية أن تنقل إلى المعهد مهام مناسبة حالية أو مزمعة لوكالات وهيئات أخرى في منظومة الأمم المتحدة في مجالي التدريب والبحث ؛

وينبغي أن تتضمن تلك الخطط تقييماً تفصيلياً للآثار المالية المترتبة على الخيارين بما في ذلك مسودة لمشروع محدد لتمويل طويل الأجل ومستقر للمعهد يمكن الأخذ به على أساس تجريبي ؛

٥ - **ترجو** من الأمين العام أن يضع في اعتباره عند إعداد الخطط المطلوبة في الفقرة ٤ أعلاه ، الحاجة إلى مقترحات محددة لتحسين الترتيبات الإدارية لتحقيق فعالية التكاليف ؛

٦ - **ترجو أيضاً** من الأمين العام أن يتشاور ، حسب الاقتضاء ، مع جميع الدول ومجلس إدارة معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث قبل وضع الصيغة النهائية للخطط التي يجب تقديمها إلى الجمعية العامة في موعد أقصاه ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ؛

٧ - **تحث** جميع الدول التي لم تتبرع بعد لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث على القيام بذلك ، وتطلب إلى جميع البلدان ، وبصفة خاصة البلدان المانحة التي لا يتناسب مستوى مساهماتها مع قدرتها ، أن تعمل على زيادة تبرعاتها بغية الوفاء باحتياجات المعهد .

الجلسة العامة ١٢٠
١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥

٤٠/٢١٥ ـ تقديم المساعدة إلى اليمن الديمقراطية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٣٩/١٨٤ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ، وقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٢/٦ المؤرخ في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٨٢ و ١٩٨٢/٥٩ المؤرخ في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٢ ، فيما يتعلق بالدمار الواسع النطاق الذي أحدثته الفيضانات الشديدة في اليمن الديمقراطية ،

وإذ تشير أيضاً إلى القرار ١٠٧ (د ـ ٩) المؤرخ في ١١ أيار/مايو ١٩٨٢ الصادر عن اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا[١٣٧] ، الذي دعت فيه اللجنة إلى القيام ، على نحو

---

(١٣٣) A/40/788 .

(١٣٤) انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الأربعون ، اللجنة الثانية ، الجلسة ٢٩ ، الفقرات ١٣ ـ ١٥ .

(١٣٥) A/39/148 ، الفقرة ٨ .

(١٣٦) A/40/788 ، الفقرة ٥ .

(١٣٧) انظر : الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٢ ، الملحق رقم ١٢ (E/1982/22) ، الفصل الأول .

عاجل ، بوضع برنامج لإنعاش وتعمير المناطق المنكوبة بالفيضانات في اليمن الديمقراطية ،

وقد نظرت في التقرير الذي أعده مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث عن مدى وطبيعة الضرر الذي أحدثته الفيضانات[١٣٨] ،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة إلى اليمن الديمقراطية[١٣٩] ،

وإذ تدرك أن اليمن الديمقراطية لا تستطيع ، بوصفها بلداً من أقل البلدان نمواً ، تحمل العبء المتزايد الخاص بإنعاش المناطق المتضررة وتعميرها ،

وإذ تدرك أيضاً الجهود التي بذلتها اليمن الديمقراطية لتخفيف معاناة ضحايا الفيضانات ،

١ ـ **تعرب عن تقديرها** للأمين العام لما اتخذه من خطوات في صدد تقديم المساعدة إلى اليمن الديمقراطية ؛

٢ ـ **تعرب عن امتنانها** للدول والمنظمات الدولية والإقليمية والحكومية الدولية التي قدمت المساعدة إلى اليمن الديمقراطية ؛

٣ ـ **ترجو** من الأمين العام أن يواصل تعبئة الموارد اللازمة لبرنامج شامل وفعّال لتقديم المساعدة المالية والتقنية والمادية إلى اليمن الديمقراطية بغية المساعدة في تخفيف الضرر الذي أصابها وتنفيذ خططها للإنعاش والتعمير ؛

٤ ـ **تناشد** الدول الأعضاء أن تساهم بسخاء ، بالطرق الثنائية أو المتعددة الأطراف ، في عملية التعمير والتنمية في اليمن الديمقراطية ؛

٥ ـ **تدعو** المؤسسات والبرامج المختصة في منظومة الأمم المتحدة ـ ولاسيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، والبنك الدولي ، وبرنامج الأغذية العالمي ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، ومنظمة الصحة العالمية ، وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ـ إلى أن تواصل وتوسّع برامجها لتقديم المساعدة إلى اليمن الديمقراطية وأن تتعاون تعاوناً وثيقاً مع الأمين العام في تنظيم برنامج فعّال لتقديم المساعدة إلى ذلك البلد ؛

٦ ـ **تطلب** إلى المنظمات الإقليمية والأقاليمية وسائر المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تستمر في تقديم المساعدة لتلبية الاحتياجات الإنمائية لليمن الديمقراطية ؛

٧ ـ **ترجو** من الأمين العام أن يبقي الحالة في اليمن الديمقراطية قيد الاستعراض وأن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة ، في دورتها الحادية والأربعين ، عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ١٢٠
١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥

٤٠/٢١٦ ـ المساعدة المقدمة إلى غينيا الاستوائية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ٣٥/١٠٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، و ٣٦/٢٠٤ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، و ٣٧/١٣٣ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، و ٣٨/٢٢٤ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ٣٩/١٨١ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ، الذي حثت فيه بشدة جميع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية ، وكذلك المؤسسات المالية والإنمائية الدولية ، والبرامج المختصة في منظومة الأمم المتحدة ، ولاسيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ، على وضع برامجها لتقديم المساعدة إلى غينيا الاستوائية ومواصلتها وتوسيع نطاقها ، ولاسيما في قطاعي الإدارة العامة والمالية العامة اللذين يحتاجان إلى تحول عام نتيجة لانضمام غينيا الاستوائية إلى الاتحاد الجمركي والاقتصادي لافريقيا الوسطى وإلى مصرف دول افريقيا الوسطى ،

وإذ تشير كذلك إلى أن غينيا الاستوائية هي من أقل البلدان نمواً ،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام[١٤٠]، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٩/١٨١ ،

وإذ تلاحظ أن غينيا الاستوائية مازالت تعاني صعوبات اقتصادية ومالية خطيرة على الرغم من الجهود التي تبذلها حكومتها وشعبها ،

---

(١٣٨) انظر : E/ECWA/156 .

(١٣٩) A/40/435 .

(١٤٠) A/40/430 .